

آفاق الأمن الغذائي الجزائري في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي دراسة تحليلية استشرافية

أ. قايد خميسي¹

أ. بن خزناني أمينة²

الملخص:

يعد تحقيق الأمن الغذائي تحدي تواجهه مختلف دول المغرب العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، بالرغم من توافرها على الإمكانيات الكفيلة بتحقيقه، وبذلها للعديد من الجهود التي ترجمت بجملة من الإصلاحات والسياسات والمشاريع، إلا أنها لم تستطع تحقيق مسعاها فبالرجوع إلى الواقع نجد أن الإنتاج الغذائي فيها بعيد عن المستوى المطلوب حيث أنها تتسم بالعجز الغذائي مما اضطرها للاعتماد على المصادر الخارجية في تأمين احتياجاتها الغذائية، هذا ما أصبح يشكل تهديد لها فمشكلة العجز الغذائي، لم تعد مجرد مشكلة اقتصادية زراعية بل تعدت ذلك لتصبح قضية إستراتيجية إقليمية ترتبط بالأمن الوطني.

لذا أصبح من الضروري المواجهة الجماعية لهذه المعضلة وذلك بتنسيق الجهود والسياسات للزراعية في إطار تكاملي مع باقي البلدان المغاربية، وهذا ما أوضحته لنا دراستنا من خلال استشراف آفاق الأمن الغذائي الجزائري في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، إذ أن أي شكل من أشكال التكامل سيؤثر بشكل ايجابي على المبادلات الغذائية المغاربية البيئية وبالتالي المساهمة في تحقيق أمن غذائي من خلال الوصول إلى اكتفاء ذاتي في بعض السلع وتقوية القدرة التفاوضية لها في استيراد السلع التي تبقى تعاني من عجز فيها.

¹ أستاذ مساعد (أ)، جامعة برج بوعريج

² أستاذة مساعدة (ب)، جامعة برج بوعريج

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، التكامل الاقتصادي، دول المغرب العربي، الجزائر.

Résumé:

En dépit de tous les moyens existants et le déploiement de maints efforts qui se sont traduits par un ensemble de réformes, de politiques et de projets, la sécurité alimentaire demeure un défi pour les différents pays du Maghreb généralement et l'Algérie en spécial. La présente étude montre que la production alimentaire dans ce pays est loin du niveau exigé et se caractérise par un déficit alimentaire impliquant le recours de ce pays à l'importation pour satisfaire leurs besoins alimentaires d'où le danger qui guette ces économies. La problématique du déficit alimentaire ne se limite plus à une simple question d'économie agricole mais elle dépasse ce niveau pour devenir un enjeu stratégique régional lié à la sécurité alimentaire nationale et régionale. Cette étude montre aussi la nécessité d'apporter une réponse collective à ce dilemme grâce à la coordination, dans un cadre d'intégration, des efforts et des politiques agricoles.

Comme il ya lieu de souligner que quelque soit le modèle d'intégration économique adopté, son influence ne sera que positive sur les échanges alimentaires intra-maghrébins, contribuant ainsi à la réalisation de l'autosuffisance alimentaire grâce à la réalisation de l'autosuffisance pour certains produits et le renforcement du pouvoir de négociation de cette pays en matière d'importation des marchandises pour combler leur déficit.

Mots clés : Sécurité alimentaire, Intégration économique, Pays du Maghreb Arabe, Algérie.

أولاً: الإطار العام للبحث

1. إشكالية البحث: تعتبر مشكلة الأمن الغذائي من أكبر تحديات هذا العصر، إذ أنها أصبحت متداولة من طرف العديد من الأبحاث والدراسات والندوات الإقليمية، ويعود السبب في ذلك إلى اتساع نطاق مشكلة الغذاء الدولية وبروزها على المسرح الدولي المعاصر بشكل لم يسبق له مثيل. فقد أدى تفاقم هذا الإشكال إلى زيادة الاهتمام العالمي به، خاصة وأنه

يعتبر من الحقائق المؤثرة في التنمية البشرية، فموضوع الأمن الغذائي يعتبر بمثابة قضية إنمائية جوهرية مدرجة كهدف من أهداف الإنمائية للألفية التي كان من أولها القضاء على الفقر المدقع كضرورة لتحقيق الحد الأدنى من شروط التنمية. كما أعتبر أيضا الأمن الغذائي حسب تقرير التنمية البشرية الذي نشرته الأمم المتحدة عام 1990 كمعيار من معايير قياس التنمية الشاملة الهادفة لتحقيق حياة كريمة وصحية للسكان، وبالتالي فإن مشكلة الأمن الغذائي باتت تستوجب إيجاد حلول جذرية ومستدامة لأن الحلول الظرفية لتحقيقه لم تعد كافية، وهذا ما أقره المؤتمر العالمي للتغذية المنعقد بروما سنة 1996؛ الذي أكد على ضرورة تضافر مختلف جهود العالم من أجل ضمان الأمن الغذائي، وذلك بوضع خطة عمل وتسطير مجموعة من الالتزامات والأهداف، وتبني سياسات زراعية تأخذ بعين الاعتبار التسيير الفعال للموارد الطبيعية كأولوية.

نظرا لحجم المشكلة وما قد يترتب عليها من مخاطر فإن المواجهة الجماعية لهذه المعضلة أصبحت مفروضة، إذ يتفق الكثير من خبراء الاقتصاد على أن أزمة الغذاء التي تعاني منها المنطقة المغاربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة راجعة بالأساس إلى العمل الفردي وقلة التنسيق الاقتصادي بين دول المنطقة، هذا ما أدى إلى فشل معظم سياساتها وتفاقم عجزها الغذائي.

تعرف الدول المغاربية بشكل عام والجزائر بشكل خاص إشكال الأمن الغذائي والتي فشلت أغلب مساعيها الفردية في تحقيقه، وبات من الضروري عليها التعاون فيما بينها للقضاء على هذا الإشكال في إطار تكاملي، وفي هذا السياق يتبادر إلينا الإشكال التالي:

إلى أي مدى يمكن للتكامل الاقتصادي المغاربي تحقيق الأمن الغذائي

في الجزائر؟

للإحاطة بالإشكالية الرئيسية تتبادر إلينا مجموعة من التساؤلات الفرعية نردها فيما يلي:

- هل السياسات والإستراتيجيات التي تم وضعها من طرف الدول المغاربية تحقق لها الأمن الغذائي ؟

- ما مدى مساهمة التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي للجزائر ؟

2. **فرضيات البحث:** لمعالجة الإشكالية المطروحة سلفا سوف ننطلق من الفرضيات التالية:

- السياسات والاستراتيجيات التي تم اعتمادها من طرف الجزائر لم تحقق لها الأمن الغذائي ؛

- التكامل الاقتصادي يمكن أن يحقق الأمن الغذائي في الجزائر.

3. **أهمية البحث :** تبرز لنا أهمية البحث من خلال ما يلي :

- يستمد البحث أهميته من أهمية موضوعه، وذلك للدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الشاملة بأبعادها الثلاثة، وكذلك لاعتباره كضرورة لتحقيق الاستقرار السياسي والتخلص من التبعية.

- اكتشاف سبل وإمكانيات تحقيق الأمن الغذائي الجزائري، عن طريق استجلاء دور التكامل الاقتصادي المغاربي في ذلك.

4. **أهداف البحث :** يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

- محاولة التعرف على التكامل الاقتصادي وأهميته بالنسبة للاقتصاد الجزائري .

- محاولة إبراز إمكانية مساهمة التكامل الاقتصادي المغاربي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

5. **منهج البحث :** للإجابة على التساؤلات المطروحة سنعتمد على المنهج

الوصفي لتغطية الجانب النظري اعتمادا على المسح المكتبي فيما يخص

المفاهيم الأساسية لكل من التكامل الاقتصادي والأمن الغذائي، كما سنعتمد

على المنهج التحليلي لتحليل واقع الأمن الغذائي في الجزائر واستشراف آفاقه في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي.

6. حدود البحث : تتمثل الحدود المكانية لبحثنا في الجزائر، أما الحدود الزمنية فتتمدد خلال الفترة من 1989 إلى غاية سنة 2010 وهذا حسب المعلومات المتوفرة لدينا حول التطور التاريخي للتكامل الاقتصادي المغاربي، وكذلك الإحصائيات والمعطيات المتعلقة بمختلف المتغيرات المستعملة في تحليل واقع التكامل الاقتصادي المغاربي وكذا الأمن الغذائي في الجزائر.

ثانيا: الإطار النظري للبحث

1. الأمن الغذائي

1.1 تعريف الأمن الغذائي: يعرف الأمن الغذائي لغةً بأنه : "الحالة التي تكون فيها الدولة أو مجموعة من الدول قادرة على توفير القدر الكافي من الغذاء لكل شخص"¹.

أما المرسوم الجزائري، حسب المادة الثالثة منه فقد عرف الأمن الغذائي كما يلي : "هو حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة"².

أما التعريف الأكثر تداولاً هو "قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية للأفراد، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام"³، وقد تدرج هذا المفهوم مع الزمن وارتبط بعدد من المفاهيم المتعلقة بقضية الأمن الغذائي.

¹ English Dictionary, **Definition of food security**, noun from the Cambridge Business, Cambridge University Press, England, 2006.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2008، الموافق لـ 8 شعبان 1429، العدد 10، 46، أوت، ص 6.

³ محمد السيد عبد السلام، 1998، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، كتاب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، فيفري، العدد 230، ص 90.

2.1 مؤشرات الأمن الغذائي: هنالك عدة مؤشرات ومعايير تستخدم لمعرفة وتحديد مستوى الأمن الغذائي في المجتمع إلا أن هذه المؤشرات تطورت تبعا لتطور مفهوم الأمن الغذائي.

- **المؤشرات التقليدية:** تتمثل أهم هذه المؤشرات فيما يلي¹ : نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الإستراتيجية (ذات النمط الغذائي الاستهلاكي السائد في المجتمع) ؛ نسبة قيمة الإنتاج الزراعي إلى الناتج الزراعي المستورد ؛ نسبة قيمة الصادرات الزراعية لإجمالي الواردات ؛ نسبة الإنفاق على الغذاء إلى إجمالي الدخل القومي ؛ التقلبات السنوية في الإنتاج الزراعي ؛ نسبة مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي ؛ متوسط حصة الفرد من قيمة الإنتاج الزراعي ؛ نسبة صافي الواردات الزراعية إلى إجمالي الناتج المحلي؛

نسبة المخزون الغذائي إلى الاستهلاك السنوي.

أ- **المؤشرات الحديثة:** مع تطور مفهوم الأمن الغذائي أضحت من الضروري القيام بوضع مؤشرات تتناسب وتغيراته، وهذا ما أقرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "FAO"، والجدول الموالي يوضح أهم المؤشرات التي تم إضافتها.

¹ الحفار نهايت ياسين، 1994، فضاء الغذاء والأمن الغذائي في الوطن العربي، دار المعجم، دمشق، سوريا، ص 18.

الجدول رقم 1: المؤشرات الأساسية الموصى بها لرصد النتائج ذات الصلة بأهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

حالة فئات المؤشرات		
حالة استهلاك الأغذية	الحالة الصحية	الحالة التغذوية
المؤشرات الأولية		
مجموعة الأغذية الأساسية كنسبة مئوية من الوجبة الغذائية.	العمر المرتقب عند الولادة.	نسبة الأطفال دون الخامسة ممن يعانون من نقص الوزن وتوقف النمو أو الهزال.
النسبة المئوية للسكان ناقصي	معدل الوفيات دون سن الخامسة.	النسبة المئوية للبالغين ذوى معامل كتلة الجسم المنخفض.
المؤشرات المضافة		
نصيب الفرد من إمدادات الطاقة	ممر المرتقب عند الولادة.	نسبة الأطفال دون الخامسة ممن يعانون من نقص الوزن.
والجذور والدرنات كنسبة مئوية من إمدادات الطاقة الغذائية.	معدل الوفيات دون سن الخامسة.	النسبة المئوية للبالغين ذوى معامل كتلة الجسم المنخفض أقل من 18.5
النسبة المئوية للسكان ناقصي التغذية.		

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، 2000، مؤشرات أساسية لرصد حالة الأمن الغذائي، لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة السادسة والعشرين، روما، إيطاليا، الموقع: [www.fao.org/docrep.meeting](http://www.fao.org/docrep/meeting) (تاريخ الاطلاع: 2013/02/21).

2. ماهية التكامل الاقتصادي:

1.2 مفهوم التكامل الاقتصادي: يمكن القول أن التكامل الاقتصادي من ناحية الجوهر يمثل عملية سياسية، اقتصادية مستمرة، باتجاه بناء علاقات اندماجية متكافئة لخلق مصالح اقتصادية متبادلة بغية خلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية لصالح تنميتها - إقليميا ومحليا - وبلوغ درجة من الاندماج بينها تصل في صورتها المثلى إلى الوحدة الاقتصادية.

2.2 خصائص التكامل الاقتصادي:

بغض النظر عن كيفية التكامل الاقتصادي فإن مختلف المؤلفين الذي عالجه يؤكدون أنه من الضروري لتحقيق التكامل الاقتصادي توافر مقومات لدى الدول الأعضاء، كما لا بد أن يحقق مزايا لمختلف الأطراف وفي مختلف الميادين وهي التي تمثل الدافع نحو إقامته¹.

أ. مقومات التكامل الاقتصادي: لنجاح التكامل الاقتصادي يجب أن تتوفر فيه مجموعة من المقومات وسنورد أهمها فيما يلي²:

- توفر موارد الثروة الطبيعية: إن توفر موارد الثروة الطبيعية من العوامل الرئيسية بين الدول المتكاملة ؛
- توفر الأيدي العاملة: يعتبر توفر اليد العاملة المتخصصة المدربة من العوامل التي تؤدي إلى نجاح التكامل الاقتصادي³.
- توفر وسائل النقل والمواصلات: إن توفر المواصلات من الشروط اللازمة لنجاح التكامل الاقتصادي؛
- توفر المناخ السياسي الملائم : إن العامل السياسي يعتبر من أهم المبادئ والأسس التي يقوم عليها التكامل الاقتصادي ؛
- إعطاء الوقت المناسب والكافي للدراسات والبحوث على كافة المستويات: إن التكتلات التي تقوم على دراسات غير جادة غالبا ما يكون مصيرها الفشل والتفكك بعد وقت قصير.

¹ André Marchal, 1965, *l'Europe solidaire*, Cujas presse édition, T1, Paris, France, p57

² مقدم عبيرات، 2002، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي ومعوقات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 34.

³ عبد المطلب عبد الحميد، 2003، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، مصر، ط1، ص 23.

كما يضاف إلى كل ما سبق من مقومات التكامل الاقتصادي وجود خلفية اجتماعية وثقافية مشتركة، توفر حد أدنى من التجانس السياسي، توقع تأمين وحماية المزايا الاقتصادية المرتقبة والدفاع عنها وضرورة التجاور والترابط والامتداد الجغرافي¹؛ وما يمكن قوله أنه رغم نجاعة وأهمية كل هذه المقومات لقيام تكامل اقتصادي ناجح، إلا أن هناك أهمية لضرورة وجود مقومات أخرى منها تقارب مستويات التنمية الاقتصادية بين الدول التي ترغب في التكامل حتى لا تكون هناك مخاوف لدى الدول الأقل نمواً من الدول الأكثر نمواً عليها وتهميش دورها في التكتل الاقتصادي والعكس بالنسبة للدول الأكثر نمواً، كما يجب التخلص من الاعتقاد القديم والذي يتمثل في أن العلاقة القائمة في ظل التكامل الاقتصادي تنحصر في طرف مستفيد وآخر غير مستفيد، ولكن يجب الاعتقاد بأن كل الأطراف تستفيد من هذا التكامل، كما أن اختيار أسلوب التكامل الاقتصادي الملائم يكون وفقاً لظروف ومشاكل الدول المختلفة من أهم العوامل المساعدة على نجاح تجربة التكامل.

ب. مزايا التكامل الاقتصادي: عند قيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الأقطار، فإننا نصبح أمام تكامل اقتصادي جماعي قوامه الكيان الاقتصادي المستحدث، وهذا الأمر من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق مجموعة من المزايا للدول الأطراف على جميع الأصعدة، وهي المزايا التي تحققت حسب الاقتصاديين لدى الأقطار التي قامت بالتكامل الاقتصادي، وتتمثل أهم هذه المزايا حسب ميادينها الرئيسية كما يلي²:

¹ محمد شوقي عبد العال، 1997، التنظيم الإقليمي العربي "دراسة في أزمة الفعالية"، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة للجامعة العربية، القاهرة، مصر، سبتمبر، العدد 91، ص 25.

² محمود الحمصي، 1994، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ما لها وما عليها، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة للجامعة العربية، القاهرة، مصر، العدد 79، ص 91.

✓ في ميدان التنمية الاقتصادية: من شأن التكامل في هذا المجال تحقيق ما يلي:

- زيادة معدل النمو الاقتصادي: في ظل التكامل الاقتصادي يزيد الإنتاج بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة الناتج والدخل القومي فتتحسن معدلات النمو الاقتصادي¹ ؛ كما يؤدي في المدى الطويل إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء؛

- توسيع القاعدة الإنتاجية: لاشك أن التكامل الاقتصادي يمكن الدول الأعضاء بحكم توفر السوق الواسعة والإمكانيات المالية والمادية والبشرية الكبيرة من إقامة مشروعات هامة، والمتمثلة في الصناعات الإنتاجية، وصناعة مستلزمات الإنتاج، والتي تساهم في توسيع القدرات الإنتاجية² ؛

- اتساع حجم السوق : إن اتساع السوق ينتج درجة كبيرة من التخصيص وتقسيم العمل، حيث يتم الانتفاع من الميزات النسبية للدول الأعضاء فتتخصص كل دولة بإنتاج السلعة التي تكون الكلفة النسبية فيها أقل مقارنة بالدول الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية وخفض التكاليف والأسعار³ ؛

- زيادة القوة التفاوضية: إن عصرنا الراهن هو عصر الشركات العملاقة، وحجم الإنتاج الكبير، والتكتلات الاقتصادية الدولية الضخمة⁴، وحتى تقوم الدولة بحماية اقتصادياتها ومواجهة هذه الحجوم الكبيرة والتكتلات الاقتصادية،

¹ محمود الحمصي، 1994، ص 144.

² أحمد الغندور، 1983، الاندماج الاقتصادي العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، ص 50.

³ فليح حسن خلف، دون ذكر سنة النشر، اقتصاديات الوطن العربي، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، ص 242.

⁴ فليح حسن خلف، دون ذكر سنة النشر، ص 246.

فلا مناص أمامها سوى اتجاهها نحو التكتل فيما بينها عن طريق التكامل الاقتصادي، والذي يعمل على تحسين شروط التبادل¹؛

- **التقليل من المخاطرة** : يضمن درجة يقين أكثر بشأن المتاجرة داخل منطقة التكامل مما يؤدي إلى تقليل مخاطر انعدام اليقين لدى المستثمرين والمنتجين بعد أن صاروا متأكدين من وجود سوق واسعة للتصدير، فتتعدم حالة التردد وتسود روح المبادرة والإقبال على إنشاء المشاريع الإنمائية وتنشط حركة التجارة وتبادل المنافع بين أقاليم المنطقة.

- **تطوير المعارف**: يؤدي التكامل الاقتصادي إلى قيام ظروف وشروط مناسبة لتسريع حركة تطوير المعارف الصناعية لدى الأقطار المتكاملة²، وهذا بفضل القدرات المالية والمادية والبحثية الواسعة التي يوفرها التكامل الاقتصادي.

✓ **النواحي الاجتماعية والحضارية** : تتمثل أهم المزايا الاجتماعية والحضارية للتكامل الاقتصادي فيما يلي:

- **زيادة التشغيل**: إن إلغاء القيود على حركة الأشخاص بين الدول المتكاملة من شأنه أن يساهم في الحد من البطالة الواسعة الانتشار³، مما يؤدي إلى التوازن بين الموارد المتاحة وعدد السكان.

- **اندماج السكان**: للتطور الاجتماعي بفضل زوال الحواجز زيادة التعامل والاندماج بين سكان الدول المتكاملة، مما يؤدي إلى التعاون وتحسين مستوى

¹ يوسف محمد بادي، 1989، **التكامل الاقتصادي العربي في التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية: الأبعاد والنتائج**، أوراق ومناقشات الندوة التكامل الاقتصادي العربي، رابطة معاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم، السودان، 13-15 نوفمبر، ص 42.

² يوسف محمد بادي، 1989، ص 92.

³ صبحي تادريس قريصة ومدحت محمد العقاد، 1983، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص 419.

الرفاه الاجتماعي، كما تستفيد مجتمعات الدول المتكاملة من الخصائص والإنجازات الحضارية لدى بعضها البعض¹.

- إعادة توزيع السكان : حيث يساهم التكامل الاقتصادي في انتقال الفائض من المناطق التي تعرف اكتظاظ سكاني إلى المناطق التي تعرف نقصا سكاني إن صح التعبير² ؛

✓ النواحي السياسية والدفاعية : يمثل التكامل الجماعي حالة من التعايش السلمي بين الدول عبر النشاطات الاقتصادية بدلا من التنافس بين أقطار منطقة التكامل، كما يؤدي إلى تضامن مجموعة من الدول ويكسبها مركزا دوليا من شأنه تثبيط احتمال العدوان عليها فرادى أو مجتمعة، وهو فوق ذلك يعزز قدرتها الدفاعية الجماعي ضد المخاطر الأجنبية.

3. مدخل للتكامل الاقتصادي المغربي:

1.3 نشأة التكامل الاقتصادي المغربي: تم بلورت المنطقة المغربية والتي تشتمل على الأقطار التالية: ليبيا تونس الجزائر المغرب موريتانيا، كمفهوم إقليمي منذ عقود عديدة خلال مراحل كفاح هذه الأقطار من أجل الاستقلال من خلال لواء نجم شمال إفريقيا، وبعد استقلال بعض هذه الدول بدأ التفكير في التوحيد السياسي حيث أقر مؤتمر طنجة الذي انعقد في أبريل 1958 إقامة اتحاد فيدرالي يضم الدول الثلاث بعد استقلال الجزائر (تونس الجزائر المغرب)، غير أن مصالح وطموحات كل قطر كانت أقوى من شعارات الوحدة التي رفعها المؤتمر وهذا ما كشفت عنه الأيام إذ سرعان ما سلك كل قطر منهجا منفردا واكتفى ببعض المشاريع الاقتصادية المشتركة³. لتأتي

¹ يوسف محمد بادي، 1989، ص 93.

² محمد شوقي عبد العال، 1997، ص 25.

³ صبيحة بخوش، 2011، اتحاد المغرب العربي (بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007)، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، ص145.

فيما بعد العديد من المحاولات للتوحد مثل إنشاء اللجنة الاستشارية المغاربية في عام 1964، ومعاهدة مستغانم، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وانضمام موريتانيا إليها سنة 1983، واتفاق وجدة بين المغرب وليبيا سنة 1984. ومع انعقاد مؤتمر القمة العربية بالجزائر في جوان 1988 بدأت مرحلة جديدة في العلاقات المغاربية، وهي التي توجت بقمة زرالدة في جوان سنة 1988، والتي أوضحت رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي. وفي 17 فبراير 1989، عقد قمة الإعلان الخاص بقيام الاتحاد المغاربي، حيث اجتمع في مدينة مراكش ملوك ورؤساء الدول المغاربية في قمة تأسيسية لما سمي "اتحاد المغرب العربي".

2.3 الإستراتيجية المغاربية المشتركة للأمن الغذائي: تم الاتفاق على وضع إستراتيجية من ثلاث محاور لتحقيق أمن غذائي مغاربي وفضاء مغاربي موحد، حيث تركز الإستراتيجية على مراحل ومدد زمنية محددة وعلى تحقيق مصالح مشتركة لكل الأطراف وعلى توفير الإمكانيات المادية والبشرية لخدمة الأهداف الاتحادية، آخذة بعين الاعتبار درجات النمو لكل بلد عضو وإمكانياته ودرجة تحقيق اكتفائه الذاتي من الغذاء، وحث المؤسسات القطرية لإعطاء البعد المغاربي لكافة نشاطاتها¹.

أ- محاور الإستراتيجية: تتجلى محاور هذه الإستراتيجية المتفق عليها لتحقيق الأمن الغذائي في إطار التكامل الاقتصادي فيما يلي²:

✓ **المحور الأول :** إنشاء على المدى الطويل السوق المغاربية المشتركة، حيث قام مجلس الاتحاد المغاربي في الجزائر العاصمة في 1990/07/23

¹ Mohamed Gharbi, 20061, **Stratégie maghrébine de sécurité alimentaire**, CIHEAM - Options Méditerranéennes, Centre National d'Etudes Agricoles, Tunisie, le site <http://ressources.ciheam.org/om/pdf/c01-5/93400045.pdf>, (consulté le : 03/05/2011). p31

² صبيحة بخوش، 2011، ص 321.

بإعداد وثيقة توجيه تحدد أهم مرحلتين لهذا المحور من الإستراتيجية كما يلي¹:

- إنشاء منطقة التجارة الحرة مع إلغاء الضرائب والرسوم الجمركية باستثناء الضرائب والرسوم الجمركية التي تكون في البلدان الأصلية، وكذلك اتخاذ التدابير لتسهيل الإجراءات الإدارية ؛
- إنشاء اتحاد جمركي مع توحيد التعريفات المطبقة في كافة البلدان المغاربية وهذا لضمان حماية السوق المغاربية المشتركة.

✓ **المحور الثاني : تطوير وتنفيذ البرنامج المغاربي لتنمية السلع الزراعية** ووضع إستراتيجية مشتركة لحماية الموارد وذلك من خلال تطوير وتنفيذ البرنامج المغاربي لتطوير المنتجات الزراعية مثل الحبوب والمنتجات الحيوانية وزيت الطعام والمأكولات البحرية، من جهة، وتطوير إستراتيجية مشتركة ضد التصحر وحماية التآكل الطبيعية ومصادر الأسماك، من جهة أخرى.

✓ **المحور الثالث : تعزيز التعاون في مجال الأمن الغذائي، وإنشاء السوق المشتركة** أي المرحلة النهائية لإنشاء منطقة مغاربية موحدة. ولتحقيق هذه الإستراتيجية تم الاتفاق للمرور عبر ثلاثة مراحل ابتدائية²:

- **المرحلة الأولى (قبل نهاية 1992) :** إنشاء منطقة تبادل ؛
- **المرحلة الثانية (قبل نهاية 1995) :** إنشاء اتحاد جمركي ؛
- **المرحلة الثالثة قبل (نهاية 2000) :** تأسيس اتحاد اقتصادي في البلدان المغاربية الذي يعتبر المرحلة النهائية لنسق التكامل، والذي سيتجسد باتحاد وتنسيق السياسات الاقتصادية وبرامج التنمية في البلدان الأعضاء³.

¹ Mohamed Gharbi, 2006 , p 32

² محمد عباس محرز، 2005، نحو تنسيق ضريبي في إطار تكامل اقتصادي مغاربي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 46.

³ محمد عباس محرز، 2005، ص 45.

ب- **أهداف الإستراتيجية:** تتجلى أهمية هذه الإستراتيجية في تحقيق أمن غذائي في إطار تنمية شاملة ومستدامة للبلدان المغاربية وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية¹:

- تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الأساسية، والتخفيف من التبعية الغذائية ومن العجز الغذائي الذي يتوقع أن يستمر ويتفاقم في حال استمرار الأداء الضعيف للقطاع الفلاحي ؛
- التخلص من الازدواجية التنموية في القطاع الفلاحي وتحقيق التسويق والتعاون في مجالات الإنتاج والبحث العلمي والتطوير التقني، وتوفير قاعدة بيانات شاملة وموثقة وحديثة لبلدان الإتحاد ؛
- التخفيف من الخلل الكبير الناجم عن تشتت الموارد الطبيعية والبشرية والمالية وسوء توزيعها بين دول الإتحاد عن طريق تسهيل حركة العمالة والكفاءات ورؤوس الأموال والسلع والمنتجات، مما يسمح بتهيئة الظروف الموضوعية لتحقيق مبدأ التخصص الأمثل للموارد ومبدأ جمع عوامل الإنتاج في توليفات قومية كبيرة ومبدأ تحقيق وفرة الإنتاج الكبيرة والسوق الكبيرة بما يعود بالفائدة على كافة الأطراف ؛
- مواجهة التطورات والتحديات العالمية الجديدة والمتوقعة مستقبلا في مجال اقتصاد السوق وتحرير التجارة حيث يصبح التكتل الاقتصادي المغاربي مطلبا لتقوية الموقف التفاوضي مع الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى وخاصة الإتحاد الأوروبي ؛
- إقامة مشروعات مشتركة على المستوى الإقليمي في البحث والتطوير التقني والنظر مثلا في إقامة بنك مغاربي للمعلومات الفلاحية¹.

¹ مختار نواصري، 2003، واقع وأبعاد التنمية الفلاحية في الوطن العربي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 102.

ثالثا: الإطار التحليلي للبحث:

1. واقع الأمن الغذائي الجزائري في إطار التكامل الاقتصادي المغربي:

1.1 نتائج التكامل الاقتصادي المغربي على التجارة الزراعية البينية: من خلال عرضنا للإستراتيجية المشتركة التي اتبعتها البلدان المغربية نرى أنها ركزت بصفة أكبر على آلية السوق لتحرير المبادلات التجارية فيما بينها، لذا سنركز على واقع التكامل المغربي البيني وذلك من خلال عرضنا لتطور التجارة الزراعية المغربية البينية، وستقوم باعتماد الفترة (1997-1999) على اعتبار أنها المرحلة الأخيرة المحددة من قبل الإستراتيجية المشتركة قبل المرحلة النهائية (سنة 2000) التحرير التام للمبادلات، وسنقوم بمقارنتها بالفترة (2007-2009)، لمعرفة إلى أي مدى وفق التكامل الاقتصادي المغربي في تحقيقه مسعاه والذي يتجلى أساسا في التحرير التام للمبادلات التجارية الزراعية البينية.

أ- **تطور الصادرات الزراعية البينية:** من خلال الجدول رقم (2) يتضح لنا أن الصادرات الزراعية المغربية البينية عرفت في مجملها تطور إيجابي يقدر بـ 5.61% إذ أنها وصلت خلال الفترة (2007-2009) إلى ما قيمته 423.581 مليون دولار، أما بالنسبة للجزائر فتعتبر صادراتها ضعيفة نسبيا حيث قدرت صادراتها خلال الفترة (1997-1999) بـ (9.71) مليون دولار أمريكي، بينما عرفت صادراتها الزراعية خلال الفترة (2007-2009) نسبة زيادة تقدر بـ 1.29%.

¹ الطاهر مبروكي، 2011، الأمن الغذائي المغرب العربي، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 09، ص 194.

الجدول رقم 2: تطور الصادرات الزراعية البينية بين الفترة (1997-1999) والفترة (2007-2009)
الوحدة: مليون دولار أمريكي (2009)

البيان	متوسط الصادرات الزراعية البينية للفترة 1997-1999	متوسط الصادرات الزراعية البينية للفترة 2007-2009	نسبة التغير
الجزائر	9.71	9.83	29.01
البلدان المغاربية	0.40	5.42	5.61

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010، ص (210-212)، (399-430).

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2006، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 26، الخرطوم، السودان، ص (122-212)، (338-380).

ب- تطور الواردات الزراعية البينية: حسب الجدول رقم (3) يمكن القول أن الواردات الزراعية المغاربية البينية عرفت ما بين الفترتين (1997-1999) و(2007-2009)، تطورا ايجابيا إجمالي يقدر بنسبة 12.82%، أما بالنسبة للجزائر فقد عرفت وارداتها الزراعية المغاربية البينية زيادة معتبرة تقدر بما نسبته 66.68% حيث قدرت بـ 63.241 مليون دولار أمريكي خلال الفترة (2007-2009) مقارنة بـ 37.95 مليون دولار أمريكي للفترة السابقة.

الجدول رقم 3: تطور الواردات الزراعية البينية بين الفترة (1997-1999) والفترة (2007-2009)
الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	متوسط الواردات زراعية البينية للفترة 1997-1999	متوسط الواردات الزراعية البينية للفترة 2007-2009	نسبة التغير
الجزائر	37.94	63.24	66.68
البلدان المغاربية	631.31	712.27	12.82

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010، ص (210-212)، (399-430) ؛
المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2006، ص (122-212)، (338-380).

ج- تطور الأهمية النسبية للواردات الزراعية الجزائرية: من خلال الجدول رقم (4) يتضح لنا أن نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الإجمالية الكلية تقدر بـ 21.40% خلال الفترة (1997-1999) لتتخفض إلى 12.32% خلال

الفترة (2009-2007)، أي بنسبة 42.43%. وهذا ما يمكن إرجاعه إلى تحسن الوضعية الغذائية الإجمالية للبلدان المغاربية، لكن بالرجوع إلى نسبة الواردات الزراعية البينية إلى الواردات الزراعية الكلية نجد أنها تعرف هي الأخرى انخفاضا يقدر بما نسبته 65.82% مابين الفترتين (1999-2007) و (2009-2007) وهذا ما يوضح انخفاض نسبة الواردات المغاربية البينية مقارنة بالتبادلات الدولية، حيث نجد أن الجزائر عرفت نسبة وارداتها الزراعية البينية انخفاضا قدر بـ 83.82%، وفي المقابل نجد أن حجم وارداتها الزراعية مقارنة بالواردات الكلية، عرف هو الآخر تراجعاً ملحوظاً بنسبة 31.59% ويمكن إرجاع هذا إلى تحسن الوضعية الغذائية بها نسبياً.

الجدول رقم 4: نسب تطور الواردات الزراعية إلى الواردات الإجمالية والواردات الزراعية البينية إلى الواردات الزراعية الكلية للفترتين (1999-2007) و (2009-2007).

البيان	الفترة (1999-2007)		الفترة (2009-2007)		نسبة التغير	
	نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية	نسبة الو.الزر البينية إلى الوار.الزرالكلية	نسبة الو.الزر إلى الوار.الزر الكلية	نسبة الو.الزر البينية إلى الوار.الزر الكلية	نسبة الو.الزر إلى الوار.الزر الكلية	نسبة الو.الزر البينية إلى الوار.الزر الكلية
الجزائر	34.56	1.25	23.64	0.68	-31.59	-45.6
البلدان	21.4	21.33	12.32	7.29	-42.43	-65.82

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2006، ص (122-122)، (338-380) ؛

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010، ص (210-212)، (399-430).

بالرغم من المعطيات السابقة التي بينت التطور الايجابي الذي تعرفه المبادلات الزراعية، إلا أنها تبقى أقل من المستوى المطلوب حيث أنه من المفترض في سنة 2000 تلغى جميع الحواجز بين البلدان المغاربية لكن بعد 10 سنوات من الفترة المتفق عليها نجد أن المبادلات الزراعية البينية لا تزال ضعيفة بالنسبة للمبادلات مع البلدان الأخرى، وبالتالي يمكن القول أن الاتحاد الاقتصادي المغاربي فشل في تحقيق الخطوة الأولى التي قام باعتمادها في

سبيل تحقيق الأمن الغذائي للمنطقة، والتي تتجلى أساسا في تحرير المبادلات التجارية الزراعية البينية؛ وهذا ما أجمع عليه وزراء التجارة لدول الاتحاد المغاربي في دورتهم الثامنة المنعقدة في 20/01/2007، حيث أوضحوا أن المبادلات التجارية المغاربية تبقى دون المستوى المطلوب، كما شددوا على ضرورة الارتقاء بمستوى التجارة البينية لتحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي، ورأى المجلس عن طريق وزيره التونسي أن المبادلات التجارية في إطار التجمعات الاقتصادية تعتبر هامة حيث تقدر بـ 60% بين دول الاتحاد الأوربي، أما بالنسبة للمبادلات التجارية المغاربية الإجمالية لم تجاوز 3%¹.

2.1 وضعية الاتفاقيات والمشاريع المغاربية المشتركة للأمن الغذائي: تشير حصيلة صادرة عن الأمانة العامة للاتحاد المغاربي سنة 2008 إلى أن عدد كبير من الاتفاقيات والاتفاقيات المبرمة بين البلدان المغاربية في الفترة (1990-1991) في مختلف المجالات لم يتم التصديق عليها، ولا تزال غير سارية المفعول باستثناء ست (06) اتفاقيات فقط من أصل سبعة وثلاثين (37) اتفاقية وقرار اتحادي وجدت طريقها للتنفيذ، أما البقية فقد بقيت دون توقيع الجميع²؛ وبالنسبة للاتفاقيات المبرمة في سبيل تحقيق الأمن الغذائي المغاربي فلقد تم التصديق على ثلاث اتفاقيات من أصل ثمانية، وتتمثل أهم الاتفاقيات التي لم يتم المصادقة عليها الاتفاقية التي حددت ملامح الإستراتيجية المشتركة والتي تم من خلالها الاتفاق على تفعيل المسار التنموي المشترك لجميع المجالات وخاصة الأمن الغذائي حيث تم تحديد أهم مراحل التكامل الاقتصادي، والمتمثلة فيما يلي : - قيام منطقة للتبادل الحر قبل نهاية 1992؛ - إقامة الوحدة الجمركية قبل نهاية 1995 ؛

¹ صبيحة بخوش، 2011، ص 367.

² السعيد مقدم، 2010، الاتحاد المغاربي واقع وتقييم، مجلة الإدارة، الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، المجلد 10، العدد 2، ص 182.

- إقامة السوق المغربية المشتركة قبل سنة 2000.

نظرا لفشل الاتفاقيات الثنائية والركود الذي عرفته مؤسسات الاتحاد منذ سنة 1995 ومعها الإستراتيجية المغربية المشتركة فقد حدد مجلس وزراء خارجية الاتحاد في دورته السادسة والعشرين المنعقدة بالرباط في 2007/02/10 دعوته فريق العمل المكلف باستكمال مشروع اتفاقية منطقة التبادل الحر بين بلدان الاتحاد وإعداد دراسة حول إنشاء مجموعة اقتصادية مغربية إلى عقد اجتماع موسع بإشراف قطاعات الفلاحة والصناعة والجمارك، ويكلف هذا الفريق كذلك بإعداد العناصر المرجعية لدراسة حول انعكاسات منطقة التبادل الحر المغربية على اقتصاديات الدول الأعضاء على أن تتولى الأمانة العامة الإشراف على إنجازها¹.

2. آفاق الأمن الغذائي للجزائر في إطار التكامل الاقتصادي المغربي

من خلال عرضنا لواقع الإستراتيجية المشتركة المعتمدة في إطار الاتحاد الاقتصادي المغربي، من طرف البلدان المغربية في سبيل تحقيق أمنها الغذائي، والتي تقتضي التحرير التام للمبادلات التجارية فيما بينها وإقامة السوق المشتركة قبل سنة 2000. يمكن القول أنها فشلت في تحقيق مسعاها، وذلك نظرا لضعف المبادلات الزراعية البينية ؛ وعلى اعتبار الاتحاد المغربي يركز على آلية السوق كمبدأ لتحقيق التكامل الاقتصادي، سنحاول من خلال هذا الجزء استشراف آفاق الأمن الغذائي للجزائر في حال تحقيق أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي المغربي، وذلك باستشراف نتائج هذا التكامل على المبادلات التجارية الجزائرية البينية في المجال الغذائي، وذلك وفق المراحل التي تم تحديدها من قبل الاتحاد منطقة التبادل الحر، وحدة جمركية وسوق مشتركة.

¹ صبيحة بخوش، 2011، ص 332.

1.2 إنشاء منطقة تجارة حرة: يتم في هذه المرحلة إلغاء القيود بين دول الأعضاء لكن مع احتفاظ كل طرف بسياسته الجمركية إزاء الأطراف الخارجية، ولدراسة تأثير منطقة التجارة الحرة على مبادلات التجارة الزراعية الجزائرية البينية وتأثيرها على مستوى الأمن الغذائي في المنطقة سنقوم بتقسيم تأثيرها إلى سيناريوهين : تفكيك الحواجز الجمركية، تفكيك الحواجز الجمركية والغير جمركية.

أ. التأثير على الصادرات الزراعية والغذائية الجزائرية : كما أشرنا سابقا يتمثل تأثير إنشاء منطقة حرة من خلال إجراءين هامين :

- **تفكيك الحواجز الجمركية فقط :** إن حذف الحواجز الجمركية بين البلدان المغاربية بإمكانه زيادة الصادرات البينية الإجمالية بنسبة 6%¹، وهذه الزيادة تشمل كل البلدان الأعضاء لكن ليس بنفس الأهمية من بلد إلى آخر، أما بالنسبة لصادرات المنتجات الزراعية البينية فحذف الحواجز يؤدي إلى نموها بمعدل 11.41%، إذ أنها تنتقل من 461030 ألف دولار أمريكي إلى غاية 513633.5 ألف دولار أمريكي حيث تستفيد المنتجات الزراعية الجزائرية بنمو يقدر بـ 11.83% ؛

الجدول رقم 5 : تأثير تفكيك الحواجز الجمركية على الصادرات الزراعية البينية الجزائرية

البيان	الجزائر	البلدان المغاربية
المنتجات الزراعية* (ألف دولار أمريكي)	بوجود الحواجز (سنة 2009)	461030
	بدون حواجز جمركية	512331.9
معدل التغيير (%)	11.83	11.41

المصدر :- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010، ص(397-430) ؛ - لويس بيرجر ساس، 2009، ص 10.

¹ لويس بيرجر ساس، 2009، تقرير نهائي حول الإمكانيات والعائدات المنجزة عن الاندماج الاقتصادي المغاربي، الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي، إيدياكونسلت، مصر، مارس، ص 8.
* لم يتم إدراج الأسماك في حساب المنتجات الزراعية، كون منظمة التجارة العالمية صنفها خارج قائمة المنتجات الزراعية، لكن سيتم إدراجها عند التفصيل في هذه المنتجات.

سنقوم بالتفصيل أكثر في تأثير هذا السيناريو على الصادرات الجزائرية من خلال ما يلي:

الجدول رقم 6: تأثير تفكيك الحواجز الجمركية على صادرات المنتجات الغذائية الجزائرية البيئية (سنة 2009)

البيان	البلد	الجزائر	البلدان المغاربية
منتجات ذات مصدر حيواني	المبلغ (ألف دولار أمريكي)	0	117
	معدل التغيير (%)	0	16.49
منتجات الألبان	المبلغ (ألف دولار أمريكي)	2149	34189
	معدل التغيير (%)	23.33	18.38
الفواكه والخضر	المبلغ (ألف دولار أمريكي)	2837	100271
	معدل التغيير (%)	15.22	10.35
الحبوب	المبلغ (ألف دولار أمريكي)	780	13390
	معدل التغيير (%)	16.6	17.32
المنتجات الزيتية	المبلغ (ألف دولار أمريكي)	533	154127
	معدل التغيير (%)	4.69	13.55
السكر ومصنوعاته	المبلغ (ألف دولار أمريكي)	98	1770
	معدل التغيير (%)	5.76	19.56
منتجات الصيد البحري	المبلغ (ألف دولار أمريكي)	2028	12225
	معدل التغيير (%)	4.49	8.57
منتجات زراعية أخرى	المبلغ (ألف دولار أمريكي)	3578	157041
	معدل التغيير (%)	9.96	13.322

المصدر : - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010، ص(397-430) ؛

- لويس بيرجر ساس، 2009، ص 11.

من خلال الجدول السابق يمكن القول أنه من حيث تأثير إزالة الحواجز الجمركية على الصادرات الغذائية للجزائر تتجلى في كل من الألبان والخضر الفواكه والأسماك وذلك يعود إلى اتساع حجم إنتاجها من هذه المنتجات، فكما أشرنا سابقا فإن الجزائر تحتل الصدارة المغاربية في إنتاج الخضر، والمرتبة الثالثة في كل من الأسماك والألبان، حيث أن هذه الأخيرة ستعرف أكثر نسبة من نمو صادرات الجزائر نحو البلدان المغاربية وذلك بنسبة 23.33%، لتليها كل من الحبوب والسكريات بنسب 15.23% و 5.76%، إلا أنه تجدر الإشارة

إلى صادرات الجزائر نحو الخارج تعاني من فرض القيود عليها خاصة بالنسبة للاتحاد الأوروبي والذي يعتبر الشريك الأول للمبادلات مع الجزائر، بالتالي فإنه من صالحها التنويع الجغرافي لصادراتها الزراعية والتي تعتبر ضعيفة مقارنة بصادراتها من المحروقات.

- **تفكيك الحواجز الجمركية وغير الجمركية** : عندما تقوم البلدان المغاربية بتفكيك الحواجز الجمركية وغير الجمركية يصبح التأثير على الصادرات أكثر أهمية، حيث ترتفع الصادرات البينية المغاربية بحوالي 14%¹، في حين يُترجم هذا التفكيك بقفزة بحوالي 21.75% لقيمة الصادرات الجزائرية البينية من السلع الزراعية.

الجدول رقم 7: تأثير تفكيك الحواجز الجمركية وغير الجمركية على الصادرات البينية الجزائرية من السلع الزراعية (سنة 2009)

البيان	الجزائر	البلدان المغاربية
المنتجات الزراعية	9975	461030
(ألف دولار أمريكي)	12144.5	601448.9
معدل التغيير (%)	21.75	30.45

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010، ص(397-430)؛

- لويس بيرجر ساس، 2009، ص 14.

من خلال الجدول رقم (8) يمكن القول أنه لإزالة الحواجز الجمركية والغير الجمركية المغاربية أثار مهمة جدا على الصادرات الغذائية الجزائرية البينية، حيث ستعرف صادراتها من الحبوب نسبة نمو معتبرة تقدر بـ 30.11%، وسترتفع صادرات الجزائر من الألبان بنسبة 40%، ومن الفواكه والخضر بنسبة 29%.

¹ لويس بيرجر ساس، 2009، ص 14.

الجدول رقم 8: تأثير تفكيك الحواجز الجمركية وغير الجمركية على صادرات المنتجات الغذائية

للجزائر

البلدان المغاربية	الجزائر	معدل التغيير (%)
32.26	0	منتجات ذات مصدر حيواني
29.2	40	منتجات الألبان
31.68	29.19	الفواكه والخضر
31.41	30.11	الحبوب
22.81	8.44	المنتجات الزيتية
46.57	9.74	السكر ومصنوعاته
19.36	8.8	منتجات الصيد البحري
23.05	22.75	منتجات زراعية أخرى

المصدر: لويس بيرجر ساس، 2009، ص 14.

ب. **التأثير على الواردات الزراعية والغذائية البينية الجزائرية** : بعدما عرفنا تأثير منطقة التجارة الحرة، من خلال تفكيك الحواجز الجمركية، والحواجز الجمركية وغير جمركية على الصادرات الغذائية الجزائرية البينية سنحاول فيما يلي معرفة تأثيرها على الواردات الغذائية الجزائرية البينية.

- **تفكيك الحواجز الجمركية** : عندما يتم تفكيك كل الحواجز الجمركية فإن الواردات الجزائرية البينية الإجمالية تزداد بحوالي 6.50%¹، أما بالنسبة للواردات الزراعية البينية فتبلغ نسبة الزيادة بما نسبة 12.35%.

- **تفكيك الحواجز الجمركية وغير الجمركية** : مثلما هو الحال بالنسبة للصادرات فإن تأثير حذف كل الحواجز على الواردات الجزائرية البينية يكون أكبر بالمقارنة مع حذف الحواجز الجمركية فقط وذلك بمعدل 16.09%. إن تغير اتجاه الواردات الغذائية إلى الواردات البينية من شأنه تقليل التبعية والمخاطر التي تنجر عنها، خاصة بالنسبة الجزائر التي يتميز اقتصادها بقلّة التنوع والتي ستعرف وارداتها الغذائية البينية ارتفاعا معتبرا، مثلما يوضحه الجدول التالي:

¹ لويس بيرجر ساس، 2009، ص 18.

الجدول رقم 9: تأثير تفكيك الحواجز على إجمالي الواردات الجزائرية

الجزائر	معدل التغيير (%)
8.7	بدون حواجز جمركية
16.09	بدون حواجز جمركية وغير جمركية

المصدر : لويس بيرجر ساس، 2009، ص 18-19.

إن رفع الحواجز على الواردات الجزائرية البينية سيؤدي إلى رفع نسبة نمو الواردات الجزائرية البينية مقارنة بالواردات الإجمالية، وهذا ما ينعكس إيجابا على وزن الواردات الزراعية البينية في سلة الواردات الزراعية الإجمالية، مما يؤدي لتقليل من المخاطر التي تنتج عن اعتماد الجزائر على الأسواق الأجنبية. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن رفع الحواجز على الواردات الجزائرية البينية، واعتماد سياسات مختلفة اتجاه الواردات من باق البلدان، يؤدي إلى اختلال وتباين في الأسعار هذا ما يخدم بعض الدول على حساب الدول الأخرى، لذا سنحاول خلال ما يلي معرفة أثر رفع الحواجز، وتنسيق السياسة التجارية على التبادلات الغذائية المغاربية البينية في إطار ما يعرف بمرحلة الوحدة الجمركية.

2.2 الوحدة الجمركية: في هذه المرحلة إضافة إلى إلغاء الحواجز على المبادلات الغذائية المغاربية البينية فإنه يتم إتباع سياسة جمركية موحدة إزاء الأطراف الخارجية، وتتجلى أهم التأثيرات على الصادرات والواردات الزراعية الجزائرية البينية التي يمكن أن تحدث نتيجة لتفكيك الحواجز وتطبيق التعريفات الجمركية موحدة بين البلدان المغاربية فيما يلي :

أ. **التأثير على الصادرات :** ترتفع الصادرات المغاربية البينية بـ 8%¹ تقريبا في حالة الوحدة الجمركية، مقابل 14% في مرحلة التبادل الحر، بينما يكون التأثير على الصادرات البينية للمنتجات الزراعية للجزائر حسب الجدول رقم

¹ لويس بيرجر ساس، 2009، ص 22.

(10)، بارتفاعها بنسبة 14.1%، وهي نسبة أقل من نسبة الزيادة التي تعرفها الصادرات الجزائرية خلال السيناريو الأول أي في حالة التبادل الحر، والتي تجاوزت 20% عند إزالة الحواجز الجمركية والغير جمركية.

الجدول رقم 10: تأثير الوحدة الجمركية على الصادرات البينية الجزائرية للمنتجات

الزراعية (سنة 2009)

البيان	الجزائر	البلدان المغاربية
المنتجات الزراعية (ألف دولار أمريكي)	بدون وحدة جمركية	461030
	بوجود وحدة جمركية	523607
معدل التغيير (%)	14.10	13.57

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010، ص(397-430).

لويس بيرجر ساس، 2009، ص 24.

كما أشرنا سابقا فإنه خلال هذا السيناريو، الصادرات من المنتجات الزراعية البينية الجزائرية تعرف نموا لكن ليس بنفس المستوى الذي عرفته في حالة منطقة التبادل الحر؛ والجدول الموالي يوضح أهم التأثيرات التي يمكن أن تحدثها الوحدة الجمركية على الصادرات الغذائية الجزائرية بنوع من التفصيل.

الجدول رقم 11: تأثير الوحدة الجمركية على صادرات المنتجات الغذائية الجزائرية

البيان	الجزائر	البلدان المغاربية
منتجات ذات مصدر حيواني	0	18.28
منتجات الألبان	26.67	12.98
الفواكه والخضر	19.95	12.52
الحبوب	18.37	14.51
المنتجات الزيتية	6.25	9.8
السكر ومصنوعاته	7.43	23.35
منتجات الصيد البحري	6.2	12.73
منتجات زراعية أخرى	12.05	8.09

المصدر : لويس بيرجر ساس، 2009، ص 24

ب. **التأثير على الواردات** : رغم أن التأثير على الواردات المغاربية البينية تتجاوز 14% على المستوى المغاربي و17% للجزائر على المستوى على المستوى القطري¹ ؛ فإنه يمكن القول أن الفائدة تكاد أن تكون منعدمة نظرا للتكلفة الإضافية التي يمكن أن تكون نتيجة لانخفاض الصادرات.

مما سبق يمكن القول أن التأثير على المبادلات الجزائرية بصفة عامة، والمبادلات الغذائية بصفة خاصة، خلال هذا السيناريو أقل مما كان عليه خلال السيناريو السابق (منطقة التبادل الحر) ؛ ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن اعتماد تعريف موحد موافقة لأقل تعريف مطبقة داخل المنطقة من شأنه أن يشجع على دخول منتجات متأتية من بلدان أخرى من خارج المنطقة، لذا لا بد من خلال هذه المرحلة التنسيق الجزئي والتدريجي للسياسات الجمركية، كما يمكن وتوفير معاملة تفضيلية للمنتجات وفقا لحساسية اقتصادات البلدان لها، أي لا بد عند تنسيق السياسات الجمركية مراعاة خصوصيات المنتجات والبلدان، كما يمكن كذلك اعتماد تعريف جمركية خارجية موحدة أكبر من تلك المعتمدة خلال الدراسة.

3.2 السوق المشتركة: إن إنشاء سوق مغاربية مشتركة يعني اندماج الأربع أسواق التالية : السلع، الخدمات، رؤوس الأموال والعمل بالإضافة إلى توحيد الحواجز التجارية تجاه بقية بلدان العالم، بمعنى أدق إضافة إلى المرحلتين السابقتين يتم تحرير حركة عناصر الإنتاج، أي أن تأثير السوق المشتركة يكون مساويا لـ : التأثيرات على الصادرات والواردات الناتجة عن حذف الحواجز الجمركية والغير جمركية + تطبيق تعريف جمركية موحدة + التأثير الناتج عن تنقل عوامل الإنتاج.

¹ لويس بيرجر ساس، 2009، ص 25.

أ. قايد خميسي، أ. بن خزناني أمينة، آفاق الأمن الغذائي...

أ. التأثير على الصادرات: تحسن السوق المشتركة كثيرا الصادرات المغربية البينية إذ ترتفع بنسبة 20%¹، بينما تستفيد الصادرات من المنتجات الزراعية الجزائرية من نمو يتجاوز 31%، كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم 12: تأثير السوق المشتركة على الصادرات الزراعية الجزائرية

البيان	الجزائر	البلدان المغربية
المنتجات الزراعية (ألف دولار أمريكي)	بدون سوق مشتركة (2009)	461030
	بوجود سوق مشتركة دون توحيد التعريف الخارجية	660492
معدل التغيير (%)	31.06	43.27

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، 2010، ص(397-430)

حسب الجدول رقم(13) يتضح لنا أن الصادرات الجزائرية البينية لمنتجات الألبان تعرف زيادة معتبرة تقدر بـ 46.67% ثم الفواكه والخضر فالحبوب بنسب 34.91%، 33.76% على التوالي، وبالنسبة لمنتجات الصيد البحري فهي الأخرى تعرف زيادة مهمة تقدر بـ 18.3%، أما بالنسبة لمبادلات المنتجات ذات المصدر الحيواني فإنها تبقى هامشية رغم وجود إمكانيات حقيقية في هذا المجال.

الجدول رقم 13 : تأثير السوق المشتركة على الصادرات الجزائرية البينية من المنتجات الغذائية (سنة 2009)

معدل التغيير (%)	الجزائر	البلدان المغربية
منتجات ذات مصدر حيواني	0	49.82
منتجات الألبان	46.67	37.98
الفواكه والخضر	34.91	38.81
الحبوب	33.76	41.14
المنتجات الزيتية	28.44	48.15
السكر ومصنوعاته	29.97	34.77
منتجات الصيد البحري	18.3	24.85
منتجات زراعية أخرى	18	56.57

المصدر : لويس بيرجر ساس، 2009، ص 33

¹ لويس بيرجر ساس، 2009، ص 28.

ب. **التأثير على الواردات :** إن إنشاء سوق مشتركة ستؤدي إلى زيادة كبيرة في الواردات الجزائرية البينية، وهذا ما ينعكس إيجابا على وزن الصادرات الغذائية الجزائرية البينية بالنسبة للصادرات الغذائية المغربية الإجمالية. وبالتالي يمكن القول أنه خلال هذا السيناريو فإن الجزائر ستحقق نتائج مهمة في سبيل تحقيق أمنها الغذائي لدرجة تحقيقها لاحتوائها الغذائي الذاتي.

3. استنتاجات:

مهما يكن السيناريو الممكن احتمال حدوثه، فإن التكامل بين البلدان المغربية يكون مفيدا وإيجابيا لها جميعا، فهناك تأثيرا إيجابيا لا يستهان به على المبادلات الغذائية الجزائرية وهذا ما من شأنه المساهمة في تحقيق مستوى من الأمن الغذائي على فترات زمنية طويلة لاحقا.

فبالنسبة لمرحلة منطقة التبادل الحر (التجارة الحرة) فإن التبادلات التجارية الزراعية الجزائرية البينية ستعرف انتعاشا أكثر وهذا بسبب ضعف التبادل التجاري الحالي نتيجة للنزعات الحمائية البينية، هذا ما يؤدي إلى ضمان تحقيق اكتفاء ذاتي للجزائر من السلع التي تتميز أساسا بعض البلدان المغربية بتحقيق فائض فيها (الفواكه - الخضروات، الأسماك)، وهنا تجدر الإشارة إلى أن البلدان المغربية وخاصة موريتانيا تحوي على مخزون استراتيجي مهم من الأسماك بإمكانه تحقيق اكتفاء ذاتي لكافة البلدان المغربية ومنها الجزائر، والتصدير إلى الخارج مما يساهم في تحقيق فائض من العملة، وبالتالي تقليل مستوى العجز من المنتجات التي تعاني العجز منها (الحبوب اللحوم البقوليات) ؛ هذا ما يؤدي إلى تحسين مستوى الميزان التجاري الغذائي الجزائري، وتقليل حجم الفجوة الغذائية، مما يساهم في الرفع من مستوى الأمن الغذائي في الجزائر.

أما بالنسبة لمرحلة الاتحاد الجمركي فعادة ما تؤدي إلى :

- توسيع رقعة السوق بالنسبة للمنتجات والبضائع الزراعية للبلدان الأعضاء في الإتحاد ؛

- المساعدة على تقسيم وتخصيص العمل على أساس الميزة النسبية لكل بلد هذا ما يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للجزائر .

لكن عند تطبيقها على التبادلات الغذائية الجزائرية البينية نجد أن صادرات السلع في هذه المرحلة تحقق مستوى أقل مما هو في حال منطقة التبادل الحر حتى بالنسبة لارتفاع الواردات فإنه غير كاف لتعويض انخفاض الصادرات، وبالتالي يمكن القول أن تأثير الوحدة الجمركية على الصادرات الزراعية الجزائرية البينية أقل أهمية عن مما ينتج عن إنشاء منطقة التبادل الحر، وبالتالي فإنه يبدو أنه من المستحسن تفادي الوحدة الجمركية وذلك لتجنب انخفاض المزايا التي يمكن تحقيقها نتيجة إنشاء منطقة التبادل الحر، أو تحرير المبادلات البينية وحذف الحواجز الجمركية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المنتجات والبلدان، عند توحيد التعريفات الجمركية.

أما بالنسبة للسياسات المحتملة نتيجة لتطبيق مرحلة السوق المشتركة فكما أشرنا سابقا فإنه يمكن القول أن هذه المرحلة من التكامل في إمكانها تحقيق نتائج جد معتبرة في تحسين من المبادلات التجارية الغذائية البينية الجزائرية، هذا ما يؤدي من خلال التعاون في تعزيز المنتجات التي يمكن أن تحقق فيها فائض والقيام بتصديرها إضافة إلى تحسين مستوى الإنتاج من السلع التي تعاني من العجز فيها هذا ما يساهم في تحقيق اكتفاء غذائي على المدى الطويل يضمن أمن غذائي للجزائر .

في الختام ما يمكن قوله أن الجزائر في أشد الحاجة إلى تحقيق اكتفاء غذائي ثابت ومستدام من أغلب السلع، خاصة التي بإمكانها إنتاجها والتي تتميز بتحقيق الفائض فيها، والعمل على تصديرها، مما يؤدي إلى تدعيم قدرتها التفاوضية في اقتناء السلع التي يمكن أن تعرف المنطقة عجزا منها،

وبالتالي تجنب المخاطر التي يمكن أن تحدث نتيجة للتقلبات البيئية الدولية المضطربة، كما يتيح التعاون والاستغلال الأمثل والمشارك للموارد بمنظور المنفعة المتبادلة، أن يؤدي إلى تحقيق مستوى من الإنتاج الغذائي لا يعرف التذبذب على المدى الطويل وهذا ما يضمن تحقيق أمنها الغذائي ؛ وبالتالي بإمكان التكامل الاقتصادي المغربي إحداث انطلاقة في هذا الاتجاه ليكون وسيلة لخلق ديناميكية ترفع من مستوى الإنتاج وتحقيق اكتفاء غذائي ذاتي على المدى الطويل بما يكفل تحقيق أمن غذائي للجزائر.

أولا : المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

- أحمد الغندور، 1983، الاندماج الاقتصادي العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.
 - الحفار نهايت ياسين، 1994، فضاء الغذاء والأمن الغذائي في الوطن العربي، دار المعجم، دمشق، سوريا.
 - صبحي تادريس قريصة ومحدث محمد العقاد، 1983، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
 - صبيحة بخوش، 2011، اتحاد المغرب العربي (بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007)، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.
 - عبد المطلب عبد الحميد، 2003، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، مصر، ط1.
 - فليح حسن خلف، دون ذكر سنة النشر، اقتصاديات الوطن العربي، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا.
 - محمد السيد عبد السلام، 1998، الأمن الغذائي للوطن العربي، كتاب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، فيفري، العدد 230.
- ##### 2- الرسائل الجامعية :

- محمد عباس محرز، 2005، نحو تنسيق ضريبي في إطار تكامل اقتصادي مغربي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.

- مختار نواصري، 2003، واقع وأبعاد التنمية الفلاحية في الوطن العربي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر.

- مقدم عبيرات، 2002، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي ومعوقات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

3- المجالات والدوريات:

- السعيد مقدم، 2010، الإتحاد المغربي واقع وتقييم، مجلة الإدارة، الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، المجلد 10، العدد 2.

- الطاهر مبروكي، 2011، الأمن الغذائي المغرب العربي، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، العدد 09.

- محمد شوقي عبد العال، 1997، التنظيم الإقليمي العربي "دراسة في أزمة الفعالية"، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة للجامعة العربية، القاهرة، مصر، سبتمبر، العدد 91.

- محمود الحمصي، 1994، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ما لها وما عليها، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة للجامعة العربية، القاهرة، مصر، العدد 79.

- مختار المطيع، 1992، محاولة لتحديد مفهوم الاندماج الاقتصادي الإقليمي، مجلة الوحدة، الخرطوم، السودان، فبراير، العدد 89.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2006، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 26، الخرطوم، السودان.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010، الكتاب السنوي للإحصاءات السمكية العربية، المجلد رقم 04، الخرطوم، السودان.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 30، الخرطوم، السودان.
- يوسف محمد بادي، 1989، التكامل الاقتصادي العربي في التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية : الأبعاد والنتائج، أوراق ومناقشات الندوة التكامل الاقتصادي العربي، رابطة معاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم، السودان ، 13- 15 نوفمبر.
- 4-التقارير:

- لويس بيرجر ساس، 2009، تقرير نهائي حول الإمكانيات والعائدات المنجزة عن الإدماج الاقتصادي المغاربي، الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي، إيديكونسلت، مصر، مارس.

5-الجرائد الرسمية:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2008، الموافق لـ 8 شعبان 1429، العدد 10،46 أوت.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

- English Dictionary, 2006, **Definition of food security**, noun from the Cambridge Business, Cambridge University Press, England .
- Mohamed Gharbi,2006 , **Stratégie maghrébine de sécurité alimentaire**, CIHEAM - Options Méditerranéennes, Centre National d'Etudes Agricoles, Tunisie, p21, le site <http://ressources.ciheam.org/om/pdf/c01-5/93400045.pdf>, (consulté le : 03/05/2011).
- Salvatore Schiavio-Campo, 1978, International economics, an introduction to the theory and policy, wintrop publisher, campridge, England.